ما كان خشع واخلص وندب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل الجفاف لكن في الشرنبلالية
عن المواهب وندب اربع فما عدا ثنتي عشرة من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المختار
بعد ربع النهار وفي المنية اقلها ركعتان واكثرها اثنتي عشرة واوسطها ثمان وهو
افضل كما في الدخائر الاشرفية لشوته بفعله وقوله ﷺ واما اكثر فبقوله فقط وهذا
لو صلى الاكثر بسلام واحد اما لو فصل فكما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح
البخاري ومن المندوبات ركعتا السفر والقدوم منه وصلوة الليل واقلها على
ما في الجوهرة ثمان ولو جعلها اثنتا فالاوسط افضل ولو اضافا فالاخير افضل
واحياء ليلتي العيد والنصف من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول من
ذي الحجة ويكون بكل عبادة بعد الليل اوكثره ومنها ركعتا الاستخارة واثنتا
عشرة صلوة التسبيح بخلد ثمانية تسبيحات وفضلها عظيم واربع صلوة الحاجة وتمثل
ركعتان في الحاوي اثنا عشر بسلام واحد وبسطانه في المزاين وتفرض
القراءة بحمله في ركعتي الفرض مطلقا اما تعيين الاوليين فواجب على المشهور
وكل نفل للمنفرد لان كل شفع صلوة لكنه لا يعرا رباعية المؤكدة فشامل وكل
الوتر احتياطا ولزم نفل شرع فيه بتكبيرة الاحرام او بقيام الثالثة شروعا
صحيحا قصدا لا ان شرع متنفلا خلف مفترض ثم قطعه واقتدى ناويا ذلك
الفرض بعد تذكره او قطوعا اخروفي صلوة ظان اولي او امراة او محدث
يعني وافسده في الحال اما لو اختار المضي ثم افسد لزمه القضاء ولو عند غروب
او طلوع او استواء على الظاهر فان افسد حرم لقوله لها ولا تبطلوا اعمالكم الا
بعذر ووجب قضاؤه ولو فساده بغير فعله كحيض راى ماء ومصلية اوصائمة
حاضت واعلم ان ما يجب على العبد بالتزامه ويجبها قوله من النوافل سبع
تلزم الشارع باخذ الدخول وما قالوا الشارع صوم صلوة طواف نجدة رابع
عكوفة عمرة احرامه السابع وقضى ركعتين لو نوى اربعا غير مؤكدة على اختيار
الحلبي وغيره ونقض في خلال الشفع الاول او الثاني اي والتشهد الاول والا فسد
الكل اتفاقا والاصل ان كل شفع صلوة الا بعارض قيد او نذر او ترك قعود
اول كما يقتضي ركعتين لو ترك القراءة في شفعه او تركها في الاول فقط او الثاني
او احدى ركعتي الاول او الثاني او احدى الثاني لا غير لان الاول لما بطل لم يصح
بناء الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين وقضى اربعا في ست صور

لو ترك

لو ترك القراءة في احدى كل شفع او الثاني واحدى الاول وبصورة القراءة في اكمل
تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او قعد ولم يقم الى الثالثة او قام ولم يقيدها
بسجدة او قيدها فتنبه ويميز للتداخل وحكم سؤرهم ولو في تشهد كامام ولا
قضاء لو نوى اربعا وقعد قدر التشهد ثم نقض لانه لم يشرع في الثاني او شرع
في فرض ظانا انه عليه فذكر اداءه انقلب نفلا غير مضمون لانه شرع مسقطا
لا ملزما او صلى اربعا فاكثر ولم يقعد بينهما استحسانا لانه بقيامه جعلها صلوة
واحدة فبقي واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي التشهد صلى الف ركعة ولم
يقعد الا في اخراها صح خلافا لمحمد ويسجد للسهو ولا يشفع ولا يتعوذ فليحفظ
ويتنفل مع قدرته على القيام قاعدا لا مضجعا الا بعذر ابتداء وكذا بناء بعد
الشروع بلا كراهة في الاصح كعكسه بحر وفي اجر غير النبي ﷺ بالنصف لا لعذر
ولا يصلي بعد صلوة مفروضة مثلها في القراءة والجماعة ولا تعاد عند توهم
الفساد للنهي وما نقل عن الامام قضى صلوة عمره فان صح نقول كان يصلي
المغرب والوتر اربعا بثلث قعدات ويتعوذ في نفله كما في التشهد على المختار
ويتنفل المقيم راكبا خارج المصر في محل القصر موميا فلو سجد اعتبر ايماء
لانها انما شرعت بالايماء الى اي جهة توجهت دابته ولو ابتداء عندنا او
على سرجة بحبس كثير عندنا الا كثر ولو سيرها بعمل قليل لا يكبس به ولو افتتح النفل
راكبا ثم نزل بنى وفي عكسه لا لان الاول ادى اكثرها وجب والثاني بعكسه
ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل المصر اتم على الدابة بايماء وقيل لا بل ينزل
وعليه الاكثر قالم الحلبي ولا يتم راكبا ما لم يبلغ منزله قهستاني وينبغي قائما الى
القبلة او قاعدا ولو ركب تفكرا لانه عمل كثير بخلد فالنزول ولو صلى على دابة
في شق محمل وهو يقدر على النزول بنفسه لا تجوز الصلوة عليها ان كانت واقفة
الا ان تكون عيدان المحمل على الارض بان وكز نحو خشبة واما الصلوة على العجلة
ان كان طرفا العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة
فتجوز في حالة العذر المذكور في التيمم لا في غيرها ومن العذر المطر وطين
يغيب فيه الوجه ودهاب الرفقاء ودابة لا تركب الا بعنا او بعير ولو خرجا
لان قدرة الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه شلوذ شقي محمل واذا نزل لم تقدر
تركب وحدها جازله ايضا كما افاده في البحر فليحفظ وان لم يكن طرفا العجلة